

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠١٤

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدّم من نيوزيلندا

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). وتنص خطة العمل تلك على أنه "ينبغي للدول الأطراف أن تقدّم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون 'مبادئ وأهداف منع الانتشار ونزع السلاح النوويين'، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦". وسلّمت الدول الأطراف أيضاً في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ بأن نزع السلاح النووي وإحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلبان انفتاحاً وتعاوناً. وقد أكدت الدول الأطراف على أهمية تعزيز الثقة من خلال زيادة الشفافية والتحقق الفعّال.

٢ - وقد اتفق في الوثيقة الختامية على عدد من الإجراءات المتعلقة بالشفافية. فبموجب الإجراء ٢، التزمت كافة الدول الأطراف بتطبيق مبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية في ما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة. وبموجب الإجراء ٥، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفضية إلى نزع السلاح النووي، ودعيت إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق جملة أهداف منها "مواصلة تعزيز الشفافية وتوطيد الثقة المتبادلة" وتقديم تقرير إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة



في عام ٢٠١٤ بشأن التعهدات الواردة في الإجراء ٥. وبموجب الإجراء ١٩، اتفقت جميع الدول على أهمية دعم التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بهدف زيادة الثقة وتحسين الشفافية وتطوير قدرات تحقّق ذات كفاءة فيما يتصل بنزع السلاح النووي. وبموجب الإجراء ٢١، شجّعت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاتفاق، كأحد تدابير بناء الثقة، في أقرب وقت ممكن على شكل موحدٍ للتقارير وعلى تحديد الفترات الزمنية الملائمة الفاصلة بين التقرير والذي يليه، وذلك لأغراض توفير المعلومات الموحّدة طوعاً دون المساس بالأمن القومي.

٣ - وترى نيوزيلندا أن الشفافية هي المبدأ الذي ينبغي لجميع الدول، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، الالتزام به لأنها تساعد على تعزيز الامتثال للالتزامات بموجب المعاهدة. وكلما ازدادت المعرفة بأسلوب تنفيذ دولة ما لالتزاماتها التعاهدية، ارتفع مستوى الثقة الدولية في نظام المعاهدة. ومن هذا المنطلق، دأبت نيوزيلندا على تقديم تقارير الشفافية منذ مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وستواصل القيام بذلك في ضوء الإجراء ٢٠.

٤ - إن نيوزيلندا تؤيد بشدة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة. ونحن حريصون على تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ونواصل تشجيع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ونلاحظ أهمية التعهدات التي اتفق عليها خلال مؤتمرات الاستعراض، وخاصة النتائج التي تم التوصل إليها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والتي تمثل جزءاً أساسياً من نظام المعاهدة ويجب تنفيذها.

٥ - وتنظر نيوزيلندا بجدية بالغة إلى التعهدات المنصوص عليها في المادة السادسة والالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض اللاحقة ولا سيما المقرر المعنون "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" (NPT/CONF.1995/32 (Part I) and Corr.2) الذي اعتمده مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥؛ والخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ (انظر NPT/CONF.2000/28, Vol. I)، والإجراءات العملية لترع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وتقدّم خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ مخططاً تنفيذياً مهماً جداً للعمل في الأجل القصير، وتواصل نيوزيلندا اغتنام جميع الفرص المتاحة لحث كافة الدول الأطراف على تنفيذ التزاماتها بالكامل.

٦ - ونيوزيلندا عضو فعال في ائتلاف البرنامج الجديد^(١) الذي يدعو إلى نزع السلاح النووي. ويقدم أعضاء الائتلاف في كل سنة قراراً إلى الجمعية العامة بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي". وقد أبرزت الجمعية، في قرارها ٣٩/٦٨ الذي يحمل نفس العنوان، الدور المركزي للمعاهدة، وأهابت بالدول أن تقيد تقييداً تاماً بالالتزامات التي تعهدت بها. ويسرُّ نيوزيلندا أن تشارك في ثلاث ورقات عمل قدمها أعضاء الائتلاف إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٥ في دورتها الثالثة وهي: ورقة عمل عامة مستكملة بشأن نزع السلاح النووي (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.27)، وورقة عمل تناول السبل التي يمكن بها للدول الأطراف أن تنفذ المادة السادسة من المعاهدة (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.18) وورقة عمل تناول الآثار الإنسانية للأسلحة النووية (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.19).

٧ - ويسرُّ نيوزيلندا أن تعمل مع سويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا (مجموعة إلغاء حالة التأهب) على الدعوة إلى إجراءات لتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. والجمعية العامة، باعتمادها القرار ٤٦/٦٧، قد رحبت بالفرص التي تتيحها اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ بهدف مواصلة خفض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، وتطلعت إلى التقارير المقرر أن تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الإجراءات التي تتخذها في ذلك الصدد إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة المزمع عقدها في عام ٢٠١٤، ودعت إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية بشأن هذه المسألة. ولقد عرضت المجموعة آراءها بشأن أهمية الاستمرار في تناول إلغاء حالة التأهب في هذه الدورة الاستعراضية وما بعدها على اللجنة التحضيرية خلال دورتها الثالثة في عام ٢٠١٤ (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.24). وتظل نيوزيلندا ملتزمة بتحقيق تقدم في هذا المجال كجزء من نهج كلي لتزع السلاح النووي.

٨ - وأعرب مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ عن بالغ قلقه إزاء العواقب المفجعة الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استخدام للأسلحة النووية. ولا تزال نيوزيلندا تؤيد بشدة الجهود التي تبذل منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي من أجل إذكاء الوعي بهذا العنصر المركزي من النقاش حول نزع الأسلحة النووية. ولقد حضرت نيوزيلندا المؤتمرين الدوليين اللذين عقدا منذ عام ٢٠١٠، في النرويج والمكسيك، وشاركت فيهما مشاركة فعالة من أجل التوصل إلى فهم أفضل لطابع وخطورة العواقب الناجمة على الصعيد الإنساني عن أي استخدام للأسلحة النووية، سواء عن قصد أو غير قصد. وتتطلع نيوزيلندا إلى المؤتمر

(١) أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا.

الدولي الثالث الذي سيعقد بشأن هذه المسألة في النمسا في وقت لاحق عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت نيوزيلندا البيانات المقدّمة إلى الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لعام ٢٠١٥، وإلى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، بشأن العواقب الناجمة على الصعيد الإنساني عن الأسلحة النووية. وشاركت نيوزيلندا في تنسيق بيان مشترك وتقديمه إلى اللجنة الأولى في عام ٢٠١٣ عن هذه المسألة باسم جميع الدول الـ ١٢٥ الأطراف في المعاهدة. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها ذلك البيان أن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق هو إزالتها بشكل كامل، بوسائل منها تحقيق أهداف المعاهدة.

٩ - ولا تزال نيوزيلندا تؤيد بشدة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد أعربنا عن تأييدنا للإعلان الختامي الذي اعتمده المؤتمر الثامن المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي شغلت فيه نيوزيلندا منصب نائب الرئيس باسم جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأقصى. ولقد انضمت نيوزيلندا أيضاً إلى البيان الوزاري الختامي المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري السادس لتشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ولقد سُرّت نيوزيلندا أن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ أعاد التأكيد على الدور الأساسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وعلى الأهمية البالغة لبدء نفاذ تلك المعاهدة. وتقدّم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مساهمة مهمة في منع انتشار الأسلحة النووية، وتقييد التحسين النوعي للأسلحة النووية الموجودة حالياً، وإنهاء استحداث أنواع جديدة متطوّرة من هذه الأسلحة. ويسعد نيوزيلندا أن تكون مع أستراليا والمكسيك راعياً رئيسياً للقرار المتكرر الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن المعاهدة، والذي تعترف فيه بالمعاهدة صكاً أساسياً في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٠ - وتؤيد نيوزيلندا بقوة أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقاصدها، ريثما تدخل حيز النفاذ، وتحث جميع الدول على الامتناع عن إجراء اختبارات على أي أجهزة نووية. وفي ضوء ذلك، أدانت نيوزيلندا علناً التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، ومؤخراً في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، التي كشفها نظام التحقق التابع للمعاهدة. وتشكل هذه التجارب انتهاكاً للالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقد لاقت إدانة على الصعيد الدولي.

١١ - ولا تزال نيوزيلندا تشعر بخيبة الأمل لأن الجهود المبذولة للاتفاق على برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الجهود الدؤوبة منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، لم تُكَلِّل بالنجاح. وتدعم نيوزيلندا كافة الجهود الرامية إلى تجاوز الجمود الراهن في مؤتمر نزع السلاح حتى يتسنى بدء الأعمال الموضوعية في المؤتمر دون مزيد من الإبطاء. ومن دواعي قلق نيوزيلندا أن المؤتمر لا يحقق إمكاناته أو يساهم في الجهود المبذولة للنهوض بتزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي هذا السياق، تؤيد نيوزيلندا التبكير بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق من تنفيذها بفعالية على الصعيد الدولي تتناول المواد الانشطارية اللازمة للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، مع مراعاة الهدفين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على السواء.

١٢ - ونيوزيلندا من المدافعين بقوة عن دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المساهمة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونيوزيلندا طرف كامل العضوية في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ (معاهدة راروتونغا)، وهي تساهم في الجهود المبذولة لتشجيع قدر أكبر من التعاون فيما بين الدول التي تشكل جزءاً من المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١٣ - وفي عام ٢٠١٢، كان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تعمل مع البرازيل على تقديم مشروع قرار معنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة"، الذي اعتمده الجمعية العامة (القرار ٥٥/٦٧). وفي ذلك القرار، أكدت الجمعية العامة مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية ولاحظت مع الارتياح أن جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي قد أنشئت الآن بالفعل.

١٤ - وترحب نيوزيلندا بقيام مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بإعادة تأكيد القرار الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وبالاتفاق على عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن المؤتمر لم يعقد في عام ٢٠١٢ أو في عام ٢٠١٣، ولا تزال ندعو المنظمين والجهة الميسرة ودول المنطقة إلى بذل جميع الجهود الرامية إلى كفالة عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

١٥ - ونيوزيلندا عضو نشط في مجموعة فيينا للدول العشر^(٢) التي تعدُّ ورقات عمل للجنة التحضيرية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والسلامة النووية، والأمن النووي، والضمانات النووية، وضوابط التصدير، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرُّنا أن ندعم الورقة المشتركة والتوصيات التي قدمتها مجموعة فيينا للدول العشر لكي تنظر فيها اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤.

١٦ - وتمثل نيوزيلندا امتثالاً كاملاً لالتزاماتها وفقاً لنص المادة الثانية. وقد جرى اشتراع التزامات البلد بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في قانون عام ١٩٨٧ المتعلق بإعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد عبّرت نيوزيلندا في مختلف المحافل، بما في ذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن قلقها بشأن مدى امتثال الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٧ - ولقد دخل اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته نيوزيلندا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيز النفاذ في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٢، كما أبرم البلد بروتوكولاً إضافياً في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، سُررنا بالتوقيع على بروتوكول الكميات الصغيرة المعدّل الملحق باتفاق الضمانات ذاك. ونظراً إلى أن نيوزيلندا لا تمتلك أية أسلحة نووية، ولا تولّد الطاقة النووية، ولا تمتلك أية مفاعلات نووية، ولا تنتج اليورانيوم أو أية مواد أخرى ذات صلة، فلا يخضع سوى قدر ضئيل جداً من أنشطتها للضمانات. ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدّر في تقييمها أن نيوزيلندا تمتثل امتثالاً تاماً لجميع التزاماتها بشأن الضمانات.

١٨ - وتدعم نيوزيلندا بقوة تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو نظام يشكل أحد المكونات الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتتحقق الوكالة، من خلال ضماناتها، من تأكيدات وفاء الدول بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما توفر الآلية التي تبرهن بها الدول على هذا الامتثال. وسيؤدي التطبيق العالمي للنظام المتكامل للضمانات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، إلى تعزيز الأمن الجماعي، وتدعو نيوزيلندا الدول التي لم تبرهن بعد باتفاقات الضمانات إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ولا تزال نيوزيلندا تواصل البحث عن الفرص المواتية لتعزيز تطبيق الضمانات النووية ومن دواعي سرورها أنها انضمت إلى شبكة ضمانات آسيا والمحيط الهادئ في نيسان/أبريل ٢٠١٤ تحقيقاً لهذه الغاية.

(٢) أستراليا، وأيرلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا.

١٩ - وتطبق نيوزيلندا ضوابط التصدير على المواد والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في أي من برامج الأسلحة النووية. ونحن نعمل بنشاط على تعزيز هذه التدابير وتنسيقها مع سائر الأعضاء في مجموعة موردي المواد النووية ومع لجنة زانغر، التي انضمت إليها نيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢٠ - وتؤكد نيوزيلندا مجدداً بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من الاتفاقية، ويسعدنا أن تستمر في دعمها لمبادرة الاستخدامات السلمية التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا تزال نيوزيلندا ترى أن الضمانات والسلامة والأمن وإدارة النفايات ينبغي أن تشكل في مجملها جزءاً لا يتجزأ من تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولا تزال نيوزيلندا تشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين، في محافل منها مؤتمر قمة الأمن النووي ومن خلال تمويل صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢١ - وتواصل نيوزيلندا العمل بنشاط، في الوكالة وغيرها من المحافل ذات الصلة، على تشجيع النقل الآمن للمواد المشعة. ونيوزيلندا مهتمة بكفالة أن تعتمد الجهات الناقلة للمواد المشعة أعلى المستويات الممكنة لمعايير الأمان وتطبيقها، وأن تتلقى الدول الساحلية وغيرها من الدول المعنية إخطاراً مسبقاً بالشحنات، وأن تتوفر ترتيبات كافية للمساءلة. وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أنها اتفقت، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مع عدد من الدول الساحلية والدول الشاحنة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الطوعية بشأن الاتصالات لتطبيقها على بعض شحنات المواد المشعة.

٢٢ - ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بالجهود المبذولة لتشجيع أنشطة التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. وفي نيوزيلندا، يتوفر التمويل لإجراء أبحاث ما بعد الدراسات العليا ترمي إلى تشجيع السلام الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال الصندوق الاستئماني للتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح. وقد تأسس صندوق تنفيذ برامج الأمم المتحدة للتثقيف في مجال نزع السلاح في عام ٢٠٠٤ لتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124). ومن دواعي سرور نيوزيلندا أن يسهم التمويل المقدم عن طريق صندوق التنفيذ في دعم العمل الذي يقوم به النيوزيلنديون لتشجيع إحراز تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة النووية.